

ميدان: كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية والتسيير
فرع: علوم التسيير
تخصص: إدارة الاعمال



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة محمد بوضياف - المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية والتسيير

قسم: علوم التسيير

ى

تقرير تريض لاستكمال متطلبات نيل شهادة ليسانس أكاديمي

دعم وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الإسلامية

دراسة ميدانية لبنك السلام-مسيلة

الموضوع:

إشراف الدكتور: :اعداد الطلبة

عمرون بو جمعة

.فلتان وصال

.رزاق لبزة سندس

.فندة إسماعيل

السنة الجامعية: 2023/2022

نشكر الله تعالى الواحد الاحد و نحمده قبل كل شيء, اذ بفضلہ حققنا
امانينا و مبتغانا في استكمال درجة ليسانس في إدارة الاعمال, و نسأله ان
يكون علما نافعا لنا في الدنيا و الآخرة.
نتقدم بجزيل الشكر لاستاذنا الفضيل السيد الدكتور عمرون بوجمعة على
مجهوداته و حسن تعاونه في انجاز هذه المذكرة.
و نشكر اهاليها و أصدقائنا على دعمهم و كل أساتذة قسم علوم التسيير
بجامعة لمسيطة الكرام, لهم منا جزيل الشكر العرفان .

اهداء

الى القلب المعطاء والعون عند الشدائد

امهاتنا الأحباء

الى الظهر والسند عند الحاجة

ابائنا الأعزاء

الى من شد الله بهم عضدنا فكانوا خير معين

إخواننا واخواتنا

الى كل اساتذتنا الكرام و كل من ساعدنا و لو بحرف في رحلتنا الدراسية

نهديكم هذا العمل

الملخص:

هذه التقرير يوضح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البنوك الاسلامية. يهدف كذلك إلى مقارنة حجم التمويل الممنوح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى في الجزائر. للوصول إلى هذه الغاية، قمنا بدراسة تحليلية للقوائم المالية الخاصة بالبنك الإسلامي السلام خلال السنوات الأخيرة. خلصت النتائج إلى اعتماد البنك الإسلامي السلام على صيغة المرابحة الآمرة بالشراء بشكل أساسي في منح التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة, المرابحة هي الصيغة الأقل تعرض للمخاطرة مقارنة بباقي الصيغ التمويلية الأخرى.

:Summary

This report explains financing for small and medium enterprises in Islamic banks. It also aims to compare the amount of financing granted to small and medium enterprises with the rest of the other economic sectors in Algeria. To this end, we carried out an analytical study of the financial statements of the Islamic Bank Al-Salam during the recent years. The results concluded that the Islamic Bank of Al-Salam relied on the Murabaha formula compelling the purchase mainly in granting financing to small and medium enterprises. Murabaha is the formula that is less exposed to risk compared to other financing formulas.

فهرس المحتويات

المقدمة: Erreur ! Signet non défini.

الفصل الأول: Erreur ! Signet non défini.

التعريف بالبنوك الإسلامية وصيغ التمويل الإسلامي بها Erreur ! Signet non défini.

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية Erreur ! Signet non défini.

المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثاني: الوظائف الأساسية للبنوك الإسلامية Erreur ! Signet non défini.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثاني: مفهوم التمويل Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثالث: مصادر التمويل في البنوك الإسلامية: Erreur ! Signet non défini.

المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامي Erreur ! Signet non défini.

المطلب الأول: تعريف التمويل الإسلامي Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية Erreur ! Signet non défini.

الفصل الثاني: Erreur ! Signet non défini.

واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات في البنوك الإسلامية Erreur ! Signet non défini.

دراسة ميدانية - بنك السلام-مسيلة Erreur ! Signet non défini.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة Erreur ! Signet non défini.

المبحث الثاني: واقع التمويل في بنك السلام Erreur ! Signet non défini.

المطلب الأول: خدمات بنك السلام التمويلية والاستثمارية والادخارية Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثالث : صيغ التمويل في بنك السلام : Erreur ! Signet non défini.

المطلب الثالث: تمويل المؤسسات في بنك السلام Erreur ! Signet non défini.

خلاصة الفصل: Erreur ! Signet non défini.

خاتمة: Erreur ! Signet non défini.

قائمة المراجع: Erreur ! Signet non défini.

فهرس الجداول والاشكال

بيانات	العنوان	الصفحة
الجدول 1	الفروق بين البنوك التقليدية و البنوك الإسلامية	12
الجدول 2	تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون	14
الجدول 3	حجم تطور تمويل المؤسسات في بنك السلام	27
الشكل 1	إجراءات التمويل بالمرابحة في بنك السلام	25
الشكل 2	إجراءات التمويل بالمشاركة في بنك السلام	25
الشكل 3	إجراءات التمويل بالسلم في بنك السلام	26
الشكل 4	إجراءات التمويل بالمضاربة في بنك السلام	27
الشكل 5	توزيع تمويل المؤسسات في بنك السلام حسب القطاعات	28

المقدمة:

يعتبر التمويل ضرورة اقتصادية لدفع حركة التنمية في مختلف الاقتصاديات، ولعل من أهم أنواعه التمويل عن طريق البنوك خاصة منها البنوك الإسلامية، هذه الأخيرة تتميز عن البنوك الأخرى التقليدية في كونها تتعامل وفق متطلبات الشريعة الإسلامية خاصة فيما يتعلق بالابتعاد عن الربا، واعتماد مبدأ المشاركة في الربح والخسارة في كل تعاملاتها، هذا الاختلاف الجوهرى جعلها تكتسب مميزات وخصائص مكنتها من تطوير نشاطاتها وتدعيم قدرتها التمويلية وبناء قاعدة عمل متينة أكسبتها قدر كبيرة على مواجهة مختلف التحديات التي تميز العمل المصرفي المعاصر. (بابنات-، 2008)

يعتبر النظام المصرفي من أهم الأنظمة الاقتصادية لأي دولة وذلك بالنظر إلى الدور الهام والفعال الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية، فهو يقوم بالمساهمة بإمداد النشاط الاقتصادي بالأموال اللازمة من أجل تنميته وتطويره هذا من جهة، ومن جهة أخرى فهو بمثابة المرآة العاكسة لصورة اقتصاد الدول باعتباره يبرز مدى تطورها وتقدمها، فكل دولة تملك نظاماً مصرفياً إلا أنه يختلف من دولة لأخرى وهذا الاختلاف تفرضه سياسة الدولة ومقومتها وأسسها الاقتصادية والاجتماعية (بابنات-، 2008).

قد شهدت الساحة المصرفية مؤخراً ظهور نوع جديد من المؤسسات المصرفية على غرار المصارف التقليدية والمعروفة بالمصارف الإسلامية التي تعد في مفهومها العام على أنها مؤسسات اقتصادية تهدف إلى تحقيق ثقافة تربية وأخلاقية وإنسانية وفقاً لمفهوم المسؤولية الاجتماعية، مما يعني التعامل مع شرائح متعددة من المجتمع، وهذا يؤدي بدوره إلى تنوع الخدمات المالية والمصرفية المقدمة، بما يتلاءم واحتياجات المجتمع، وضمن إطار محدد المعالم لا تحيد عنه وهو إطار الشريعة الإسلامية الذي يميزها عن النوع الأول من المؤسسات المصرفية التي أغلب تعاملاتها مخالفة لهذا الإطار، فلقد أصبحت هذه البنوك حدثاً بارزاً في اقتصاديات الدول لتوالي النجاحات التي

حققتها في مجال العمل البنكي، حيث شهدت انتشارا واسعا في الدول العربية وحتى الغربية، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008 التي أثرت على العديد من المؤسسات المصرفية وغير المصرفية، ما انعكس سلباً على التنمية الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء، والتي لم يتأثر بها قطاع المصارف الإسلامية، كونها تستند إلى نظام اقتصادي يعتمد على المشاركة في استثماره للأموال وتمييزها بعيداً عن نظام الإقراض بالفائدة وبناءً عليه استطاعت أن تبرهن أنها أفضل بديل عن المصارف الربوية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي في ظل التقلبات المالية والاقتصادية التي يتسم بها النظام الاقتصادي العالمي، مما ازداد الاهتمام بالمبادئ التي يقوم عليها النظام المالي الإسلامي. (فؤاد توفيق ياسين، 1996)

الدراسات السابقة :

تم الاعتماد على بعض الدراسات السابقة و التي هي كالتالي:

- 1-ركيبي كريمة، غماري حفيظة، صيغ التمويل في البنوك الإسلامية،دراسة حالة بنك السلام الجزائري مذكرة لنيل شهادة الماستر (2015 في العلوم الاقتصادية ، جامعة أكلي محند أولحاج، بويرة)
- 2-هويرات نور الهدى , موساوي أسامة, دراسة مساهمة البنوك الإسلامية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة,(2021, جامعة محمد بوضياف, مسيلة)
- 3-عبير قراس, صيغ التمويل في المصارف الإسلامية , 2021, جامعة محمد بوضياف, مسيلة
- 4- مذكرة تخرج نيل شهادة ماجستير, دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

صعوبات تقرير تربص

إن بحثنا هذا كغيره من البحوث الأخرى لا يخلو من الصعوبات، فقد واجهنا العديد منها لإنجازه، والتي

يمكن إدراجها في النقاط التالية:

1: إصعوبة الحصول على المعلومات من بعض المكتبات الخارجية.

2: قلة المراجع التي تتناول الموضوع مباشرة، وقدمها فهي لا تتماشى والتطورات الحديثة.

أهمية وأهداف تقرير تربص

تكم أهمية البحث في القيمة البحثية والإضافة العلمية التي يقدمها والمتمثلة في الرغبة في تبني النظام

المصرفي الإسلامي الملتزم بالأحكام والضوابط الشرعية بديلاً عن الأنظمة التقليدية الأخرى التي تتحكم

فيها أسعار الفائدة المحرمة شرعاً.

ونسعى من خلال هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1: توضيح مفهوم البنوك الإسلامية، والأسس والمبادئ التي ترتكز عليها في مختلف تعاملاتها، والفرق

بينها وبين البنوك التقليدية.

2: إبراز الدور الكبير الذي تلعبه البنوك الإسلامية في محيط تسيطر عليه البنوك الربوية.

3: توضيح التجربة المصرفية الجزائرية والتحديات التي تواجهها.

4: إثبات أن الشريعة الإسلامية صالحة لكل زمان ومكان وفي جميع المجالات.

مبررات اختيار الموضوع

لكل بحث علمي مبرراته لاختار الباحث القيام به، ومن بين المبررات التي حفرتنا لإختيار هذا الموضوع

نذكر:

1: التعرف على أهم القواعد والضوابط التي شرعها الدين الإسلامي في مجال المعاملات المصرفية والتي

تتقيد بها المصارف الإسلامية. 2: كون الموضوع محل الدراسة من المواضيع المطروحة حديثاً على الساحة

الاقتصادية. 3: محاولة الوقوف على واقع عمل المصارف الإسلامية في الجزائر.

4: الرغبة في التعمق في الموضوع والاستفادة منه في الحياة العلمية والعملية.

الفصل الأول:

التعريف بالبنوك الإسلامية وصيغ

التمويل الإسلامي

المبحث الأول: ماهية البنوك الإسلامية

إن من حق المجتمعات الإسلامية أن تكون لها مؤسسات مصرفية تتعامل معها على أساس دينها وعقيدها وبذلك ترفع الحرج عنها في التعامل مع البنوك الربوية التي أغلب معاملاتها مخالفة للقواعد والمبادئ الشرعية، فقد تضرر اقتصاد هذه المجتمعات اثر تطبيقها للنظام الاقتصادي الوضعي خاصة في مجال المعاملات المصرفية، ونتيجة لهذا قام علماء الإسلام والمفكرين الاقتصاديين بإيجاد البديل الشرعي المتمثل في المصارف الإسلامية التي أصبحت في وقت وجيز ضرورة من ضروريات العصر الحديث.

المطلب الأول: تعريف البنوك الإسلامية

أولاً: تعريف البنوك الإسلامية :

اختلف الكتاب والباحثون في مجال البنوك الإسلامية في وضع تعريف محدد للبنك الاسلامي باعتباره مؤسسة من مؤسسات الائتمان كما أن القوانين المنظمة لها اقتصر على ذكر العمليات التي تجعل مؤسسة ما بنكا وسيتم استعراض هذه التعريفات فيما يلي:

1- "هو مؤسسة مصرفية تلتزم في جميع معاملاتها ونشاطها الاستثماري وإدارتها لجميع أعمالها ¹بالشريعة الإسلامية ومقاصدها، وذلك بأهداف المجتمع الاسلامي داخليا وخارجي". (محمد م.، 2012، صفحة 23)

2- يقصد بالبنك الإسلامي " بيان هوية الالتزام المقررة في أسلوب التعامل الذي يسير عليه هذا البنك في علاقته مع الناس، سواء كان من المودعين أو من المستثمرين، وهو أسلوب ملتزم بمبادئ الشريعة الإسلامية، أسلوب يظهر المعاملات من أية محظورات شرعية ويوفر البدائل الكافية التي تتبع من صميم التشريع الإسلامي". (محمد س.، 2011، صفحة 14)

3- "هو كل بنك يباشر الأعمال المعرفية مع الالتزام بعدم التعامل بالفائدة الربوية أخذاً أو عطاءاً. (محمد م.،

2012، صفحة 24)

-ومن خلال ما سبق نستنتج أن البنوك الإسلامية هي مؤسسات مالية مصرفية تقوم بدور الوساطة المالية القائمة على مبدأ المشاركة من خلال جذب مدخرات الأفراد والمؤسسات وتوظيفها واستثمارها بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وكل هذا في إطار قواعد الشريعة الإسلامية ومبادئها .

كما يمكن أن نلاحظ أيضاً أن هناك 3 سمات مشتركة في تعريفات البنوك الإسلامية وهي - :

_ وجود العنصر الديني - أنها مؤسسات مالية.المساهمة في التنمية الاقتصادية.

الفرق بين البنوك التقليدية والحديثة الإسلامية

-الجدول رقم (01): يمثل الفروق الجوهرية بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية.

أوجه المقارنة	البنوك التقليدية	البنوك الإسلامية
النشأة	كانت لظهورها نزعة فردية خاصة باليهود من خلال الاتجار بالأموال والشراء من خلالها.	إيجاد البديل الإسلامي الذي يجسد الاقتصاد الإسلامي في التطبيق العملي.
الادخار	هو فائض من دخل البنك بعد الاستهلاك لذلك يبحث البنك عن الأموال لدى الأغنياء.	الادخار هو تأجيل إنفاق عاجل إلى إنفاق آجل وهو يقرر إلى النقود متاحة لكل أفراد المجتمع.
تنمية الوعي الادخاري	لا أهمية لها في هذه البنوك بل النظرة تكون مباشرة لدى كبار التجار والعملاء.	تنمية الوعي الادخار للحد من الاكتناز لرفع المستوى المعيشي أو تحقيق الربح.
ضوابط توظيف المال	-الضمانات الضرورية لاسترداد القرض وفوائده. -ليس هناك اعتبار لمشروع المقترض هل هو حرام أو حلال.	-المشروع الذي توظف فيه الأموال حلال. -الضمانات هي المشروع نفسه إلى جانب شخصية الشريك. -تعمل البنوك على إتاحة المال لكل من يريد العمل.
أشكال الاستثمار	-منح القروض لمدة طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل مقابل الضمانات.	-تعدد وتنوع أشكال الاستثمارات وأهمها المشاركة، المضاربة، المرابحة.
الربح والخسارة	-يتحقق من خلال الفرق بين الفائدة الدائنة والمدينة. -يتحملها المقترض لوحده ولا يتحمل البنك أي خسارة.	-يتحقق الربح من خلال العمل الحقيقي على المشروع ونجاحه. -قد تكون إمكانية تفهم المنارة حسب أشكال الاستثمار.
التعامل بالفائدة	العنصر الضروري في جميع الحالات	-لا يتعامل بها أخذاً أو عطاءاً وهي محرمة

المصدر: (مطهري كمال، 2012)

شرح الفرق بين البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية:

الفرق بين البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية يتمحور حول المبادئ والقواعد التي تحكم عملية القرض

والاستثمار وأنشطة البنوك. هناك عدة نقاط تميز البنوك الإسلامية عن البنوك التقليدية:

1. الأساس الشرعي: تتم العمليات المصرفية في البنوك الإسلامية وفقاً للشريعة الإسلامية ومبادئ الشرعية

الإسلامية. تُحظر فيها الفوائد (الربا) وتُشجّع العدالة والمساواة والمشاركة في المخاطر.

2. المعاملات الربوية: تتجنب البنوك الإسلامية تقديم أو استلام الفوائد (الربا). وبدلاً من ذلك، يتعاملون مع

المعاملات المبنية على مبدأ المشاركة في الأرباح والخسائر. وتشمل طرق التمويل الإسلامي المعتاد المرابحة،

والمضاربة، والتمويل بالمشاركة.

3. الاستثمار الأخلاقي: تتجه البنوك الإسلامية نحو الاستثمار في القطاعات والأنشطة التي تتوافق مع القيم

والمبادئ الإسلامية. وتُحظر الاستثمارات في القطاعات التي تعتبر غير أخلاقية، مثل الخمر والمخدرات والقمار.

4. المراقبة الشرعية: تتم مراقبة العمليات المصرفية والمعاملات القائمة في البنوك الإسلامية بواسطة هيئات شرعية

متخصصة، مثل الهيئة الشرعية أو مجلس الشريعة. يتم التأكد من أن جميع الأعمال المصرفية تتوافق مع المبادئ

الشرعية الإسلامية.

5. المنتجات المالية: تقدم البنوك الإسلامية مجموعة متنوعة من المنتجات المالية التي تتوافق مع الشريعة الإسلام

المطلب الثاني: الوظائف الأساسية للبنوك الإسلامية

هناك اربع وظائف أساسية تقوم البنوك الإسلامية بها و التي تتمثل في:

1- قبول الودائع بعيدا عن الفائدة

2- اصدار سندات المقارضة

3- استثمار أموال البنك

4-تادية الخدمات البنكية بصفة عامة

1-قبول الودائع بعيدا عن الفوائد:

1-ودائع تحت الطلب: هي أموال نقدية تودع في الحساب و يتم استعمالها بالشيكات.

2-ودائع استثمارية: وهي ما تسمى بالمطلقة المستمرة و هي ودائع يهدف أصحابها الى المشاركة كأن يتفق فيها

مودع مع البنك على إيداع مبلغ من المال لديه لفترة زمنية معينة لمقابل ان يشارك المودع في الأرباح و الخسائر في هذا الاستثمار.

3-الودائع الادخارية: هي ودائع يقوم بها مودع بمثابة توفير وادخار وهي ودائع صغيرة.

(فؤاد توفيق ياسين، 1996)

2-اصدار سندات المقارضة:

"هي عبارة عن وثائق موحدة صادرة عن المصرف بأسماء من يكتتبون، على اساي المشاركة في نتائج الأرباح المحققة سنويا, حسب شروط الإصدار الخاصة بكل اصدار على حدى و هي نوعين : سندات مقارضة مشتركة و سندات مقارضة مخصصة".

(رشدي صالح ، 2000، صفحة 208)

3- استثمار أموال البنك :

تشكل الوظيفة التي تعمل على قبول الودائع التي ستستثمر في مشاريع تتفق مع احكام الشريعة الإسلامية.

4- تقديم خدمات بنكية بصفة عامة :

"من تلك الخدمات عمليات تحصيل الشيكات عن طريق المقاصة, اجراء الحوالات بانواعها, بيع العملات الأجنبية و شراءها, تحصيل الكمبيالات نيابة عن العملاء بشرط ان لا تقوم المصارف الإسلامية بخصم الكمبيالات بفائدة و انما بعمولة غير مرتبطة بمدة الكمبيالات, اصدار خطابات الضمان و الكفالات و اصدار الاعتمادات المستندية".
(فؤاد توفيق ياسين , 1996، صفحة 22) .

المبحث الثاني: التمويل والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

مع دراسة المصارف الإسلامية بصفة عامة يستوجب علينا أن نتطرق التمويل بصفة عامة أيضا و مصادر التمويل بصفة خاصة في البنوك الإسلامية ولهذا قسمنا مبحثنا إلى ثلاثة مطالب كالآتي:

مطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

مطلب الثاني: ماهية التمويل.

مطلب الثالث: مصادر أموال المصارف الإسلامية.

المطلب الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة طبقا للقانون التوجيهي رقم المؤرخ في ديسمبر رقم 18_ المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بحيث تعرف على أساسه المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كان شكلها القانوني بانها مؤسسات انتاج السلع والخدمات والتي:
_ تشغل من 1 الى 250 شخص.

_ لا يتجاوز رقم اعمالها 2مليار دج، او لا يتعدى اجمالي حصيلتها (ميزانيتها) السنوية 500 مليون دج.

ويأتي تفصيل الحدود الفاصلة بين مؤسسات مصغرة و متوسطة و صغيرة في نص هذا القانون على النحو المحدد

في الجدول التالي:

جدول (2): ملخص عن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة حسب القانون

المؤسسات	فئة العمال	رقم الاعمال	الميزانية السنوية
المتوسطة	250_50	200 مليون - 2 مليار دج	100 مليون دج الى 500
الصغيرة	49_10	اقل من 200 مليون دج	اقل من 100 مليون دج
المصغرة	09_01	اقل من 20 مليون دج	اقل من 10 مليون دج

المصدر: (بابئات-، 2008)

شرح الجدول:

تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة (SMES) يختلف من بلد لآخر وقد يتم تحديده وفقاً للتشريعات الوطنية والقوانين المحلية في كل بلد. ومع ذلك، يمكن تلخيص التعريف العام لـ SMES على النحو التالي:

تُعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة (SMES) كيانات اقتصادية صغيرة الحجم تعمل في مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية. وتمتاز هذه المؤسسات بحجمها الصغير وبنيتها التنظيمية المبسطة. التعريف الدقيق لـ SMES يختلف بين الدول والمنظمات المختلفة. وفي بعض الأحيان يتم تحديد الـ SMES بناءً على معايير محددة مثل عدد الموظفين، والإيرادات السنوية، وإجمالي الأصول المملوكة، وغيرها من المعايير المالية والاقتصادية.

على سبيل المثال، في الاتحاد الأوروبي، يتم تحديد الـ SMEs وفقاً للمعايير التالية:

1. المؤسسات الصغيرة: تستخدم أقل من 50 موظفاً وتحقق إيرادات سنوية أو ميزانيات إجمالية تصل إلى 10 مليون يورو.

2. المؤسسات المتوسطة: تستخدم أقل من 250 موظفاً وتحقق إيرادات سنوية أو ميزانيات إجمالية تصل إلى 50 مليون يورو.

وفي الولايات المتحدة، ليس هناك تعريف قانوني موحد للـ SMEs. ومع ذلك، تعتبر إدارة الأعمال الصغيرة الأمريكية (SBA) المؤسسات التي تستخدم أقل من 500 موظف وتلبي معايير أخرى مثل الإيرادات السنوية المحددة على أنها شركات صغيرة.

المطلب الثاني: مفهوم التمويل

ظهر التمويل وتطور بشكل الملحوظ وكان ضرورياً للتغلب عن التحديات المختلفة التي تواجهها الأعمال الاستثمارية ويدفع المستثمرين ورجال الأعمال إلى البحث عن مصادر متعددة ومتنوعة لعرض تمويلها ومن هنا نستنتج ان لكلمة التمويل مفهومين:

- من حيث النظرة الضيقة: تعني كلمة التمويل مجموع وسائل الاقتراض التي تضمن للمؤسسة استمرار نشاطها.
- من حيث النظرة الواسعة: التمويل هو مجمل العمليات التي من خلالها تقوم المؤسسة بتلبية كل متطلباتها من أموال وزيادات لاحقة لعقود القروض بصفة عامة، او المنشآت المالية والمساهمات الممنوحة بسندات باهظة او تطوعية من طرف الدولة، الخزينة العامة، الجماعات المحلية.

- من حيث المعنى الاقتصادي: فيعني مجموع الطرق والوسائل المالية وجميع القرارات التي تتخذها الإدارة المالية لجعل استخدام الأموال استخداماً اقتصادياً بما في ذلك الاستخدامات البديلة، فهو يعتبر عصب الحياة

الاقتصادية التي يمدّها بالتدفقات النقدية والمالية فكلما كان التمويل كافياً كانت نسبة نجاح المشروع الاقتصادي أكبر. (الحناوي، 2011)

وتختلف وجهات النظر الباحثين في التقديم تعريف للتمويل إلا أنهم يجمعون على أن التمويل يعني توفير البالغ النقدية اللازمة لدفع وتطوير مشروع خاص أو عام.

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التمويل على أنه: "الامداد بالأموال في أوقات الحاجة إليها".

وهذا التعريف يتكون من العناصر التالية:

-تحديد دقيق لوقت الحاجة له.

-البحث عن مصادر الأموال.

المطلب الثالث: مصادر التمويل في البنوك الإسلامية:

مصادر أموال البنوك الإسلامية الداخلية (الذاتية)

أولاً: رأس المال

يعرف رأس المال في المصارف الإسلامية على أنه "مجموع قيمة الأموال التي تحصل عليها المصرف من

أصحاب المشروع عند بدء تكوينه وإبارة إضافات أو تغييرات تطرأ عليه في الفترات تالية سواء نقدية أو عينية.

(عصام،، 2010)

ثانياً: الاحتياطات

(أ) الاحتياطات القانونية (الاجبارية):

وهي تلك الاحتياطات التي يفرضها القانون لتبقى داخل المصرف ولا توزع بأي شكل من الأشكال، وهي

قابلة لتعديل حيث يمكن الخصم منها أو الإضافة إليها.

(ب) الاحتياطات غير القانونية (الاختيارية):

هذا نوع يكون ناتجا عن اتفاق بين المؤسسين عندما تكون هناك أرباح كافية ويمكن استعمالها في أغراض تقترح من طرف مجلس الإدارة او توزيعها بينهم كليا او جزئيا.

ثالثا: الأرباح المحتجزة

"وهي جزء من أرباح البنك المحققة من خلال السنة المالية، والمتبقية بعد اجراء عملية التوزيع، حيث يتم احتجازها داخليا وترحيلها لأعوام القادمة، وتستخدم عادة في تمويل مختلف الأنشطة والعمليات".

(السنهوري، ، 2013، صفحة 119)

رابعا: المخصصات

وهي تلك المبلغ التي تخصم من أرباح المصرف من اجل لمواجهة أعباء او مخاطر محتملة الحدوث لكن ليست معلومة المقدار او وقت الوقوع. (محمد الطاهر الهاشمي، 2010)

المصادر الخارجة للأموال في البنوك الإسلامية (غير ذاتية)

تعتمد المصارف الإسلامية إلى حد كبير على الموارد الخارجية التي يتم استقطابها من المودعين حيث تأخذ القدر الأكبر في ميزانيتها، لكونها المصدر الرئيسي الذي تستمد منه قدرتها على ممارسة أعمالها، خاصة الاستثمارية منها، وتمثل الودائع أهم المصادر الخارجية لها على الإطلاق وتنقسم إلى الودائع الجارية والاستثمارية، والودائع الادخارية، التي سنحاول ابرازها في هذا الفرع على النحو التالي:

أولا: الودائع تحت الطلب (الجارية)

وهي تلك التي تقوم أصحابها بإبداعها في البنك للحفاظ عليها من جهة وتسيير معاملاتهم الجارية من جهة أخرى، لكونها تتميز بسهولة سحب جزء منها في أي وقت يرغب فيه أصحابها، حيث يتم الإيداع والسحب دون قيد أو شرط، وذلك باستخدام الشيكات وأوامر الصرف، ويفوض المصرف للتصرف فيها بحرية ما دام ضامنا

لها، فيده عليها يد ضمان وليست يد أمانة، حيث يلتزم برّد أصلها إلى صاحبها في الوقت المحدد أو في أي وقت، وعليه فله نتائج توظيفها خسارة كانت أم ربحاً عملاً بقاعدة " الخ ارج بالضمان."

ثانياً: الودائع الاستثمارية

وتعرف أيضاً بالودائع لأجل، حيث يضعها أصحابها في البنك من أجل استثمارها وتوظيفها في مختلف المشاريع دون أن يكون لهم الحق في سحبها خلال المدّة التي تم الاتفاق عليها معه، وتكثّف هذه الوديعة في المصرف الإسلامي على أنها عقد مضاربة بين المودع الذي يعد بمثابة رب المال، والمصرف المضارب بالأموال. (محمد الطاهر الهاشمي، 2010)

مصادر أخرى للأموال في البنوك الإسلامية

إلى جانب المصادر الداخلية والخارجية للأموال التي تقوم البنوك الإسلامية بالاعتماد عليها لممارسة مختلف أنشطتها التمويلية والاستثمارية، هناك مصادر أخرى ولو لم تكن مهمة إلا أنها تدرج ضمن مواردها المالية، والمتمثلة في:

أولاً : صكوك الاستثمار

وتعرف على أنها "وثائق متساوية القيمة تمثل حصص شائعة في ملكية أعيان أو منافع أو خدمات أو في موجودات مشروع معين أو نشاط استثماري خاص وذلك بعد تحصيل قيمة الصكوك وقفل باب الاكتتاب وبدء استخدامها فيما أصدرت من أجله" فتعد هذه الصكوك تطبيقاً لعقد المضاربة، حيث تكون الأموال من أصحابها، والبنك المضارب بها، وبالتالي يجب على هذا الأخير تحديد نوعيتها، مطلقاً لأم مقيدة، حيث أن المقيدة يحكمها عقد المضاربة المقيدة لكون المصرف هو الذي يقوم باختيار المشروعات التي يريد تمويلها ثم يصدرها وي طرحها للاكتتاب العام، ويتم فيها تحديد جزء من العائد كل ثلاثة أشهر أو ستة أشهر.

ثانياً: صناديق الاستثمار

وتعرف بأنها "مؤسسات مالية تقوم بالاستثمار الجماعي لأوراق المالية عن طريق تجميع المدخرات من عدد كبير من المستثمرين، واستثمارها في شراء وبيع الأوراق المالية بواسطة إدارة محترفة، بهدف تحقيق منفعة لمؤسسيها وللمستثمرين، وللاقتصاد القومي ككل".

"وبناءً عليه يمكن القول بأن هذه الصناديق تمثل أوعية استثمارية تلبى حاجات ومتطلبات المودعين لاستثمار أموالهم وفق المجالات التي تناسبها سواءً الداخلية منها أو الخارجية لتحقيق عوائد مجزية".
(أشرف محمد دوابه، 2004، صفحة 4)

المبحث الثالث: صيغ التمويل الإسلامي

يلجأ الكثير من المؤسسات الى ما يسمى بالتمويل الإسلامي وذلك لما يتميز به من الكثير من الخصائص أهمها انه يتفق مع الشريعة الإسلامية

ولهذا سنتطرق في هذا المبحث الى:

المطلب الأول: تعريف التمويل الإسلامي

المطلب الثاني: صيغ التمويل الإسلامي

المطلب الأول: تعريف التمويل الإسلامي

التمويل في المنظور الإسلامي هو تقديم ثروة عينية او نقدية لشخص اخر بقصد الاسترباح منها و يتصرف فيها لقاء عائد وريح يتوافق مع ما تبيحه الشريعة الإسلامية.

و عرفه فؤاد السرطاوي بانه : "أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر إما على سبيل التبرع

او على سبيل التعاون بين طرفين من أجل استثمار بقصد الحصول على أرباح تقسم بينهما بنسبة يتم الاتفاق

عليها مسبقا وفق طبيعة كل منهما و مدى مساهمته في راس المال واتخاذ القرار الإداري و " الاستثماري". (د عبد اللطيف السرطاوي، 1999، صفحة 9))

-ومن هذه التعاريف تستخلص ان التمويل الإسلامي يسعى لتحقيق الأرباح عن طريق تقديم قيمة مالية لكن المهم ان تكون بطريقة مباحة في الشريعة الإسلامية.

المطلب الثاني: صيغ التمويل في البنوك الإسلامية

بعيدا عن الطرق التمويلية الربوية المحرمة شرعا هناك العديد من الصيغ التمويلية المباحة و التي تدعم و تلبى احتياجات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ونذكر في ما يلي بعض من هذه الصيغ:

أولا: الشراكة

"و هي شركة يعطي فيها المصرف الحق للشريك في الحلول محله في الملكية دفعة واحدة, او على دفعات حسبما تقتضيه الشروط المتفق عليها". (مشهور, اميرة، 1991، صفحة 22).

ثانيا: المضاربة

و هي دفع شخص مال الى غيره ليتصرف فيه و يكون الربح بينهما على ما شرطا في ما بينهم , فيكون الربح لصاحب المال لانه ماله, و للمضارب باعتبار جهده والعمل الذي قدمه .

. ثالثا: المرابحة

"اتفاق بين مشتر لسعة و بائع لبيع سلعة معينة بمواصفات محددة لدى البائع، او يقوم بشرائها لبيعها للمشتري على أساس التكلفة زائد هامش الربح يتفق عليه الطرفان, و قد يتم التسليم فورا او اجلا و الدفع نقدا او اجلا". (عبد الوهاب يوسف احمد، صفحة 105)

رابعا: القرض الحسن

هو دفع مال او تملك شيء له قيمة بمحض التفضيل على ان يرد مثله باخذ عوض متعلق بالذمة شريطة ان يكون ليس مخالفا لما دفعه.

خامسا : السلم

"السلم في مصطلح الفقهي عبارة عن "بيع موصوف في الذمة ببديل يعطي عاجلا"

وهو عقد تمويل تنموي يستخدم في مجال التمويل الزراعي و الصناعي و كل الأنشطة الإنتاجية".
(عبد الوهاب يوسف احمد، صفحة 107)

الفصل الثاني:

واقع التمويل الإسلامي للمؤسسات في البنوك

الإسلامية

دراسة ميدانية - لبنك السلام-المسييلة

تمهيد:

أضحى توجه الجزائر نحو الصيرفة الإسلامية أمرا واقعا بالنظر للقبول الذي تحضى به تلك المعاملات في أوساط الجزائريين، وهو ما دفع الحكومة للتفكير جليا في السماح لبنوك جديدة الدخول للاقتصاد الوطني ونجد بنك السلام أحدهم والذي سنقوم بتريص تطبيقي على مستوى أحد فروعه الحديثة والموجود في ولاية مسيلة. بعد استعراضنا في الفصل الأول للمفاهيم النظرية حول البنوك الإسلامية، سوف نحاول من خلال

هذا الفصل - الثاني دراسة التجربة المصرفية الجزائرية حيث أن الجزائر كغيرها من الدول الإسلامية الأخرى تبنت العمل المصرفي الإسلامي للاستفادة من مزايا المتعددة ، فأنشأت بنك إسلامي على غرار النظام البنكي السائد فيها المخالف للأحكام الشرعية والمتمثل في بنك السلام الجزائري الذي يسعى إلى الريادة في مجال الصرفية الشاملة بمطابقة مفاهيم الشريعة الإسلامية وتقديم خدمات ومنتجات بنكية مبتكرة ومواكبة للتطور التكنولوجي، حيث يقوم باعتماد رفع معايير الجودة في الأداء لمواجهة التحديات المستقبلية في الأسواق المحلية والإقليمية والعالمية.

وفي هذا الإطار تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كالآتي:

المبحث الأول: تعريف بالمؤسسة -بنك السلام.

المبحث الثاني: طرق التمويل في بنك السلام.

المبحث الأول: التعريف بالمؤسسة

يعتبر مصرف السلام من أهم المصارف الإسلامية في الجزائر، يعمل على تطبيق الشريعة الإسلامية في الأنشطة البنكية. سنحاول في هذا المبحث التعريف به واهم أهدافه.

المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك السلام الجزائري والخدمات التي يقدمها

أولاً: نشأة مصرف السلام الجزائري

تأسس مصرف السلام الجزائري في 08 جوان 2006 و تم اعتماده من قبل بنك الجزائر في 10 سبتمبر 2008 ليبدأ العمل بتاريخ 20 أكتوبر 2008 برأسمال مكتتب و مدفوع قدره 7,2 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 100 مليون دولار امريكي، ليصبح بذلك من اكبر المصارف الإسلامية في البلدان العربية و الإسلامية بعد سلسلة النجاحات التي حققتها المصارف الإسلامية و اختيرت الجزائر لتحتضن احد مقراته لما تتمتع به من مجال استثماري واسع.

ثانياً: تعريف مصرف السلام الجزائري

هو مصرف شامل يعمل طبقاً للقوانين الجزائرية و وفقاً لأحكام الشريعة الإسلامية في كافة تعاملاته و هو ثمرة الجهد و التعاون الجزائري الخليجي، و قد تم اعتماده من قبل بنك الجزائر و ذلك في سبتمبر 2008 ليبدأ مزاوله نشاطه مستهدفاً تقديم خدمات مصرفية مبتكرة، حيث يعمل وفق استراتيجية واضحة تتماشى مع متطلبات التنمية الاقتصادية في جميع المرافق الحيوية بالجزائر من خلال تقديم خدمات مصرفية تتبع من المبادئ و القيم الاصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري بغية تلبية حاجياته السوق و المتعاملين و المستثمرين، و تضبط معاملاته هيئة شرعية تتكون من كبار علماء الشريعة و الاقتصاد .

(مصرف السلام الجزائري في www.alsalamalgeria.com)

ثالثاً: الخدمات التي يقدمها بنك السلام الجزائري

يقدم بنك السلام الجزائري العديد من المنتجات والخدمات التي تناسب جميع الشرائح من الزبائن نقدمها

في مايلي:

يقترح مصرف السلام-الجزائري مجموعة من الخدمات المبتكرة على الصعيد المحلي مثل الصعيد الدولي، تتوافق

والتطورات الحاصلة في الميدان، تتمثل في 2 :

1-خدمة تحويل الأموال عن طريق أدوات الدفع الآلي؛

2-الخدمات المصرفية عن بعد" السلام مباشر"؛

3-خدمة الإيميل سوفيت" سوفيتي"؛

4-بطاقة الدفع الإلكترونية" آمنة"؛

؛ 5- "E-Amina"خدمة الدفع عبر الأنترنت

6-خازنات الأمانات" أمان"؛

7-ماكينات الدفع الآلي؛

8-ماكينات الصراف الآلي؛

9-تنفيذ تعاملاتك التجارية الدولية دون تأخير؛

10-وسائل الدفع على المستوى الدولي، العمليات المستديرة؛

11-البنكية التعهدات وخطابات الضمان

(موقع بنك السلام الجزائري، 2020)

المطلب الثاني: تعريف فرع السلام لولاية المسيلة واهدافه

تعريف فرع السلام لولاية المسيلة:

في سياق توسع مصرف السلام الجزائري افتتح فرعاً له بولاية المسيلة بعد حصوله على الاعتماد بتاريخ 27 نوفمبر 2019 ثم بدأ مزاوله نشاطه الفعلي بتاريخ 05 ديسمبر 2019.

اهداف مصرف السلام بولاية المسيلة:

تتمحور هذه الأهداف حول ما يلي:

(مصرف السلام الجزائري، التقرير السنوي، 2020، صفحة 15)

1-تقديم ونشر الخدمات المصرفية الإسلامية المتميزة.

2-المساهمة الفعالة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

3- استحداث خدمات ومنتجات مصرفية تتماشى مع احتياجات ورغبات كافة فئات المجتمع و يعتبر هذا احد اهم ركائز تحقيق الشمول المالي من خلال تسيير الحصول على الخدمات المالية و الوصول اليها و تقديمها سواء للأفراد او المؤسسات.

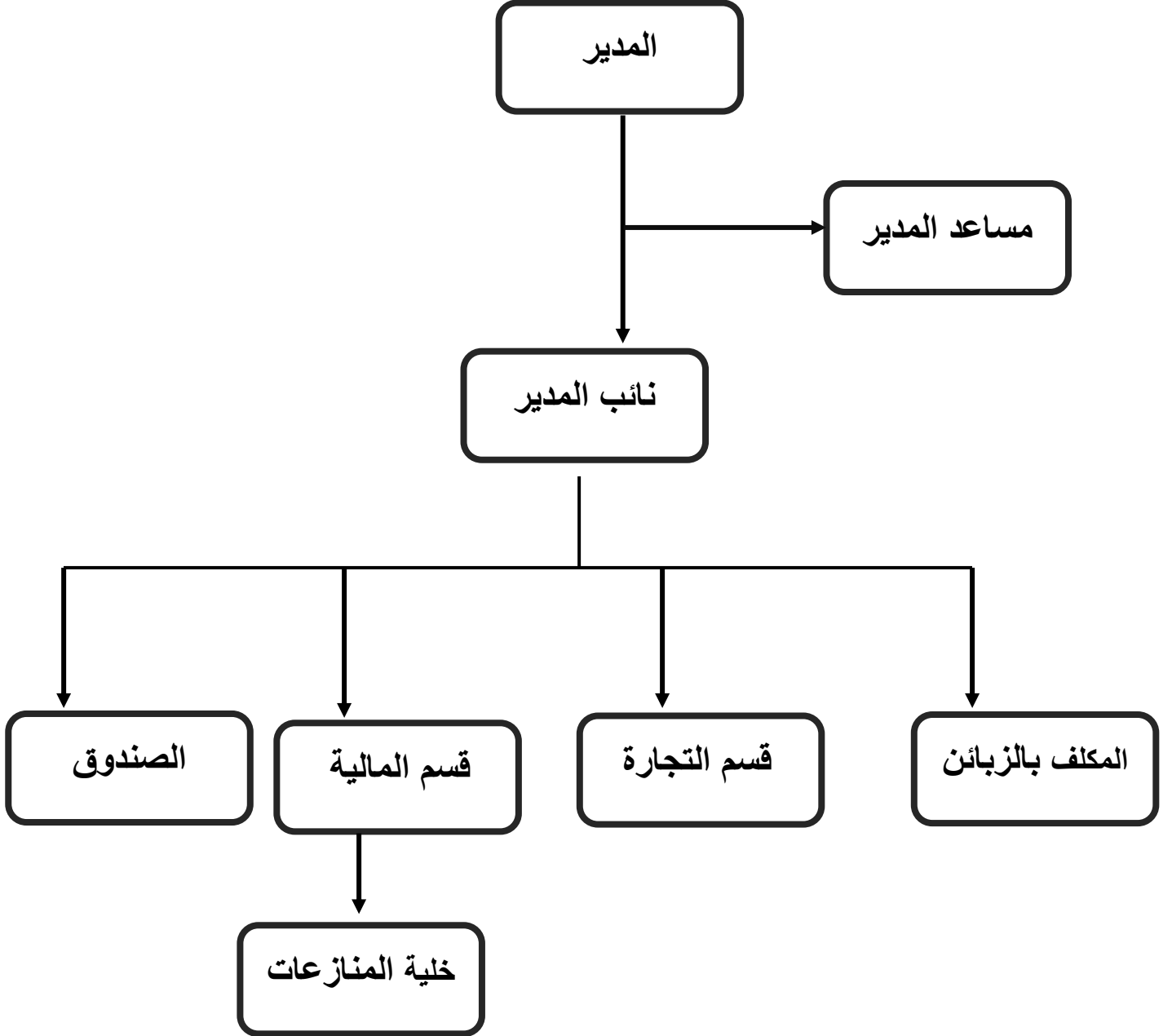
4- الحرص والعمل على النهوض بجودة الخدمات المقدمة وبما يحقق رضا العملاء.

5- تحقيق مستوى ربحية مرض لطموحات مساهمي المصرف.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لمصرف السلام بولاية المسيلة:

يتمثل الهيكل التنظيمي لمصرف السلام بولاية المسيلة في الشكل التالي:

العنوان : الهيكل التنظيمي لمصرف السلام بولاية المسيلة



المصدر: من اعداد الطلبة بالاعتماد على مقابلة مدير بنك السلام فرع ولاية المسيلة

المبحث الثاني: واقع التمويل في بنك السلام

المطلب الأول: خدمات بنك السلام التمويلية والاستثمارية والادخارية

أولا: خدمات بنك السلام التمويلية

أ: التمويلات العقارية

هي تمويلات موجهة لاقتناء العقارات سواء كانت جديدة أو قديمة من مرقي عقاري أو من الخواص، التوسيع، بناء أو تهيئة منزل، حيث يقوم بنك السلام الجزائر بالعديد من التمويلات العقارية المعتمدة من الهيئة الشرعية التابعة له والمسماة " بدار السلام " وهي على النحو التالي:

1: دار السلام لامتلاك منزل: وتصل قيمة التمويل إلى 60 مليون دينار جزائري وفترة التسديد تمتد من 5 إلى 25 سنة، وهذا سواء لشراء مسكن أو قطعة أرض ويقوم المصرف بالاعتماد على صيغة الإجارة المنتهية بالتملك، مشاركة والإستصناع في التمويل.

2: دار السلام لبناء أو توسيع منزل: يستعمل البنك في هذا النوع من التمويل بتكيفة صيغة الإجارة الموصوفة في الذمة وصيغة الإستصناع والإستصناع الموازي، وتصل قيمة التمويل فيه إلى 25 مليون.

ب: تمويلات الاستثمار:

وهي التمويلات الموجهة لنشاطات الاستثمار، وهي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات للفترات طويلة وخاصيتها أنها تتميز بالتكرار، وتهدف للحصول إما على وسائل الإنتاج أو معداته وإما على عقارات مثل الاراضي والمباني الصناعية... الخ.

-وأهم ما يقدمه بنك السلام في هذا الإطار ما يعرف "بالسلام إيجار" الذي هو عبارة عن تمويل تأجيري لمعدات الاستخدام المهني مع وعد أحادي الجانب للبيع على أقصى تقدير نهاية العقد لصالح المستأجر ويتم فيه اختيار المعدات للاستخدام المهني بحرية من قبل العميل.

-فالسلاام إيجار هو أداة تمويل لتلبية احتياجات العملاء الذين يواجهون مشاكل تمويل الاستثمار عن طريق التمويل التقليدي الشركات الصغيرة والمتوسطة، المهنيين، التجار والحرفيين، وتصل مدة الإيجار من ثلاثة إلى خمسة سنوات، وصيغة التمويل المطبقة فيه هي الإجارة المنتهية بالتملك.

ج: تمويلات استهلاكية:

وهي تمويلات موجهة للأفراد بغرض اقتناء سلع استهلاكية كالأدوات الكهر ومنزلية وغير ذلك وتكون هذه التمويلات قصيرة الأجل إضافة إلى حجمها الصغير مقارنة بباقي التمويلات.

د: تمويلات الإستغلال:

(وهذا النوع موجه لتمويل نشاطات الاستغلال، وهي تمويلات قصيرة الأجل لا تتجاوز 12 شهر.

ه: تمويل عمليات التجارة الخارجية:

وذلك عن طريق وسائل الدفع على المستوى الدولي، التي تضمن للعميل تنفيذ التعاملات التجارية الدولية دون تأخير. (موقع بنك السلاام الجزائري، 2020)

المطلب الثالث : صيغ التمويل في بنك السلاام :

يتعامل بنك السلاام فرع مسيلة مع الكثير من الصيغ التمويلية التي يعتمد عليها بنك السلاام الجزائري، منها المرابحة و السلم و أيضا المضاربة و المشاركة.

أولاً : المرابحة:

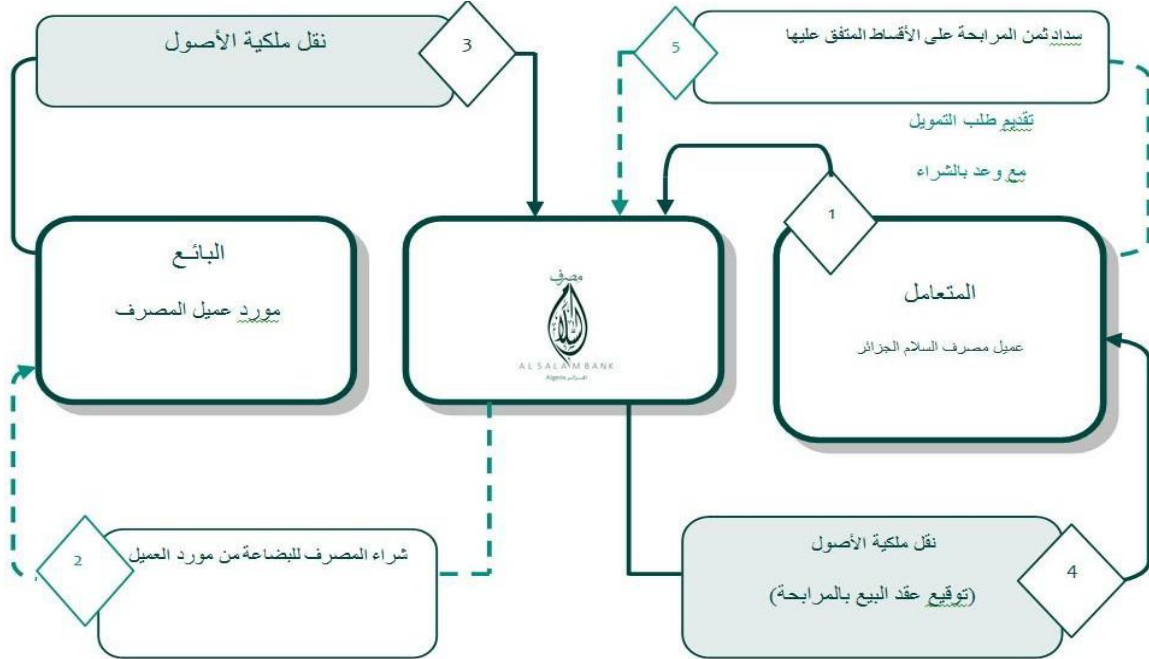
حسب مصرف السلام هي عملية شراء المصرف لسلمة منقولة أو ثابتة بمواصفات محددة بناء على طلب و وعد المتعامل بشرائها، ثم إعادة بيعها مرابحة بعد تملكها و قبض ثمنها يتضمن التكلفة مضافا إليها هامش ربح موعود به من المتعامل. ويتكون اطراف العقد من:

-البائع للمصرف

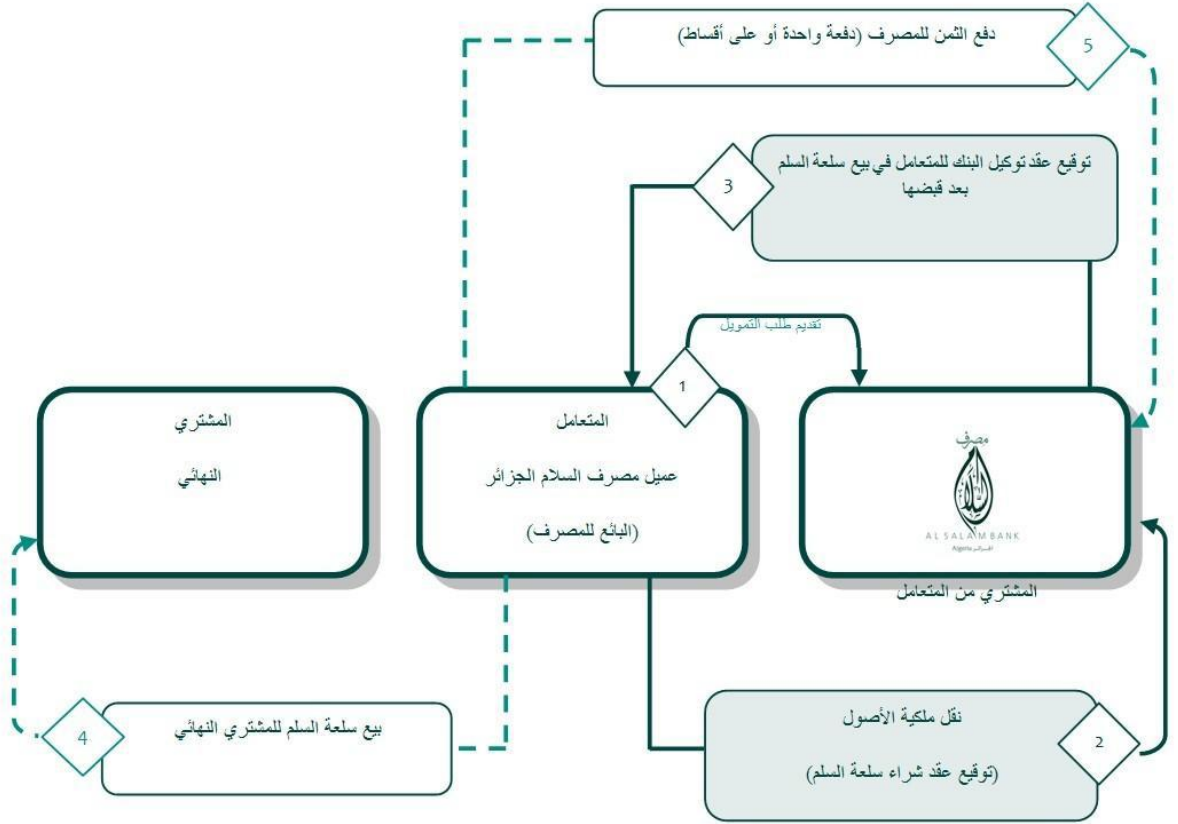
-المصرف؛

-المشتري من المصرف

و يمكننا تلخيص اجراءات التمويل بالمرابحة في بنك السلام في مايلي:



الشكل 1: إجراءات التمويل بالمرابحة في بنك السلام

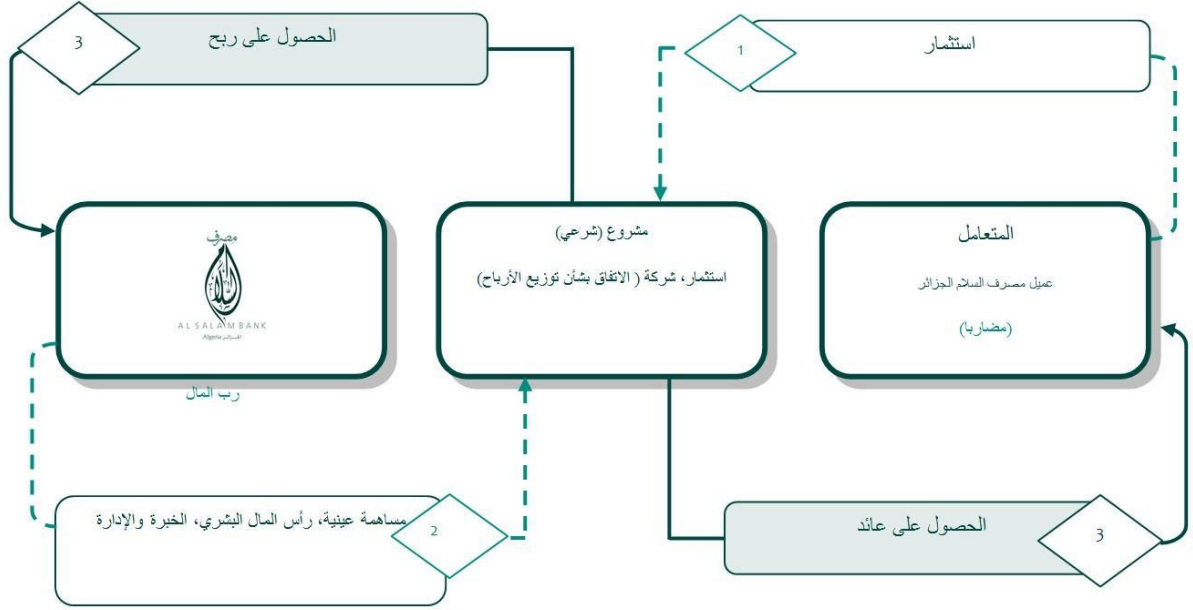


الشكل 3 : إجراءات التمويل بالسلم في بنك السلام

المصدر: (موقع بنك السلام الجزائري، 2020)

رابعاً: المضاربة :

حسب مصرف السلام فهي عقد بين طرفين يدفع من خلاله رب المال مبلغاً من المال للمضارب للتجارة به مقابل مبلغ من الربح شائعاً مشترك بينهما حسب ما اشترطاً. تتمثل إجراءات التمويل بالمضاربة في بنك السلام في مايلي :



الشكل 4 : إجراءات عملية التمويل بالمضاربة في بنك السلام

المصدر: (موقع بنك السلام الجزائري، 2020)

المطلب الثالث: تمويل المؤسسات في بنك السلام

عرف بنك السلام تطورا ملحوظا في تمويل المؤسسات و التي نبينها في الجدول التالي :

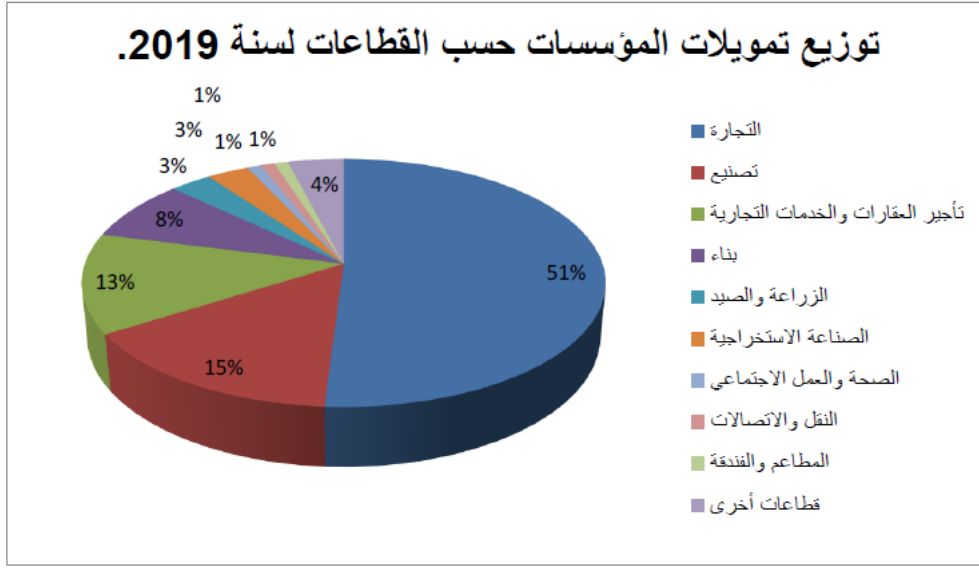
الجدول 3 : حجم تطور تمويل المؤسسات في بنك السلام

السنة	2016	2017	2018	2019	2020
تمويل المؤسسات	23 837	40 443	72 559	61 214	85 380
نسبة التطور	-	23.16	97	15.63-	39.47

المصدر: من اعداد الطلبة بناء على التقارير السنوية لبنك السلام 2016-2020

عرفت عمليات تمويل المؤسسات تطورا ملحوظا سنة 2017 و ذلك مقارنة بسنة 2016 , كما نلاحظ أيضا نشاطا كبيرا في سنة 2019 من خلال معالجة ملفات تمويل المؤسسات المختلفة من متوسطة و صغيرة و كبيرة , كما سجلت أيضا ارتفاعا ملحوظا في سنة 2020.

الشكل 5: توزيع التمويلات للمؤسسات حسب القطاعات لسنة 2019



المصدر: التقرير السنوي لبنك السلام الجزائر لسنة 2019.

من خلال هذا الشكل نستنتج ان اغلب التمويلات للمؤسسات في بنك السلام كانت توجه لقطاع التجارة و يليها التصنيع ثم باقي القطاعات .

خلاصة الفصل:

لقد حاولنا من خلال هذا الفصل التعرف على إحدى التجارب المصرفية الإسلامية في الجزائر المتمثلة في حالة بنك السلام -مسيلة، بداية من تقديم تعريف شامل له من ثمة عرض أهم الخدمات والصيغ التمويلية المطبقة لديه، وعلى هذا الأساس يمكن لنا القول أنه تمكن في وقت وجيز من توسيع نشاطه بشكل معتبر وزيادة عدد فروعها على مستوى التراب الوطني مما ساعده على تحقيق معدلات نمو معتبرة في السوق المصرفي

الجزائري , إلا أنه بالرغم من هذا فإن بنك السلام باعتباره بنك إسلامي تنشط في بيئة مصرفية تقليدية مبنية على أسس ربوية فإن هذا يجعله يواجه تحديات تعيق عمله خاصة القانونية منها، دون تجاهل التحديات الداخلية كضعف الكوادر البشرية الغير ملمة بالمعلومات الإسلامية الكافية، لاستمرار الخدمات المصرفية الإسلامية بسلام وأمانة.

خاتمة

لقد شهد التمويل الإسلامي نمواً متسارعاً بعد الإزمة العالمية الأخيرة في ظل تبني دول كثيرة لصيغ و أشكال التمويل الإسلامي المختلفة بهدف تحقيق أهداف اقتصادية و تنموية ، وبالتالي فإنه من ضروري الاستفادة من التجارب العربية و الإسلامية في الجزائر خاصة و انها تعاني في السنوات الأخيرة من شح الموارد المالية نتيجة انخفاض أسعار النفط و تراجع مداخله التي تعتبر الإيراد الأساسي لميزانية الدولة ، و عزوف شريحة معتبرة من العملاء على التوجه لطلب هذا النوع من التمويل لأسباب شرعية بتحريم الفوائد الربوية .

إن البنوك الإسلامية تعمل على جلب الموارد النقدية من الافراد وتوظيفها في المشاريع التنموية الحقيقية لا الوهمية، المبنية على المشاركة في الربح والخسارة، لتضمن أداء الأموال وظيفتها في الدورة الاقتصادية، ولحمايتها والحفاظ عليها من الضياع، حيث تقوم بتطبيق كل القواعد الخاصة بها، التي شرعها الدين الإسلامي، كقاعدة الغنم بالغرم، الخارج بالضمان، لا ضرر واجتناب ما حرمه كالغرر واكتناز الأموال لما ينتج عنهما من آثار اقتصادية واجتماعية سلبية، فهي ليست مجرد تاجر يبحث عن المشروعات الأكثر ربحاً ونفعاً، وإنما تسعى إلى المساهمة في بناء مجتمع إسلامي كامل على أسس عقائدية وأخلاقية واقتصادية.

ولقد تطرقنا من خلال د اراستنا لموضوع واقع تجربة البنوك الإسلامية في الجزائر إلى دراسة نموذجية لبنك السلام الجزائري الذي يعد أحد نماذج الصربية الإسلامية في الجزائر، الهادف إلى تطبيق كافة مبادئ الشريعة الإسلامية في المجال المصرفي، وتوصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة :

و قد خلصت هذه الورقة البحثية الى مجموعة من النتائج هي :

❖ يعتبر الاجراء الذي قامت به السلطات الجزائرية فيما يخص تقنين عمل البنوك الإسلامية بوضع النظام (02_18) بادرة خير بالرغم من تاخره , و الذي من شأنه التقليل من المعوقات التي تحول دون تطور التمويل الإسلامي بشكل عام و التمويل المصرفي بشكل الخاص .

❖ وان كانت تجربة البنك السلام غير كافية في المجال تمويل القطاعات الاقتصادية لضالة مساهمته في تمويل هذه الأخيرة الا انها تبقى متميزة و لها افاق واعدة , خاصة في ظل الوعي المتزايد بأهمية التمويل الإسلامي في الأوساط الجزائرية سواء السياسية او الشعبية ليس فقط لاعتبارات شرعية وانما اقتصادية

❖ تعتمد البنوك الإسلامية على تشكيلة متميزة من الصيغ التمويلية المستقاة من الشريعة الإسلامية كالمضاربة، المشاركة، المرابحة وغيرها، التي تعد الحجر الأساس للقيام بجميع المشاريع الاستثمارية، وتلعب دورا فعالاً في تطورها، ويمكن الاستفادة منها في كل القطاعات الاقتصادية.

❖ يقوم بنك السلام الجزائري بتقديم العديد من الخدمات المصرفية المعاصرة التي تتبع من القيم والمبادئ الأصلية الراسخة لدى الشعب الجزائري، بغية تلبية حاجيات السوق والمتعاملين والمستثمرين.

❖ يقدم بنك السلام الجزائر مجموعة من التمويلات في مختلف المجالات العقارية والاستثمارية والاستغلال والاستهلاك، ويكيف هذه التمويلات بمجموعة من الصيغ الإسلامية المشروعة، بحيث وضع لكل نوع من أنواع التمويلات مجموعة من الصيغ الملائمة له.

❖ بنك السلام الجزائري باعتباره بنك إسلامي ناشط في ظل نظام مصرفي خصوصيته فإن هذا يجعله يواجه تحديات تعيق عمله، وأبرزها التحديات القانونية المتمثلة في خضوعه لنفس القوانين مع البنوك التقليدية، إضافة إلى تحديات داخلية خاصة، وأخرى خارجية تفرضها الأنظمة المحيطة به. وانطلاقاً من النتائج التي توصلنا إليها سواء بالنسبة لدراسة النظرية للبنوك الإسلامية أو التجربة المصرفية الجزائرية-بنك السلام -يمكن طرح الاقتراحات التالية:

اقتراحات :

- ❖ توسيع نشاط البنك والتحول إلى التمويل بصيغ المشاركة والمضاربة، لأنها تحقق عائد أكبر رغم مخاطرها، فهي صيغ استثمار حقيقية وتعتمد على توظيف الأموال بشكل حقيقي وليست دوران للأموال، وهي أساس العمل الإسلامي؛
- ❖ إنشاء لجان خاصة أخرى بإدارة المخاطر للمخاطر التي ليس لديها لجان بعد، والتنسيق بينها؛ بنك السلام حديث ولهذا نقترح إنشاء إداة للتسويق والتعريف بالبنك وخدماته، فنحن شخصياً لم نعرف بوجود البنك إلا من خلال البحث المخصص عن البنوك الإسلامية في الجزائر؛
- ❖ توسيع شبكة الوكالات في الولايات الأخرى، فالبنك لا يغطي إلا عدد صغير جداً من الولايات، وجزء أصغر من مساحة الجزائر.
- ❖ العمل على إيجاد صيغ تمويلية جديد أو حتى مشتقات تنعش الإقتصاد وتشجع المستثمرين الجدد وأصحاب الدخل المتوسط؛
- ❖ إستغلال فرصة عدم قناعة المجتمع الجزائري بالبنوك التقليدية الربوية، والوضعية الإقتصادية الحالية للبلاد بإيجاد حل يحقق نمو إقتصادي، ومكانة إجتماعية وشعبية للبنك مما يزيد في ربحيته.

❖ ضرورة إقامة دورات تكوينية للموارد البشرية العاملة بالمصارف الإسلامية حتى تتمكن من تحسين كفاءتها، وتكون على دراية بكل ما يتعلق بأسس العمل المصرفي الإسلامي.

قائمة المراجع:

1. محمد محمود المكاوي، البنوك الإسلامية، النظرية-التطبيق-التطوير، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، مصر، الطبعة الأولى، 2012 ،
2. محمد سليم وهبة، كامل حسين كالكش، المصارف الإسلامية، نظرة تحليلية في تحديات التطبيق ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2011 ،
3. فواد توفيق ياسين ، احمد عبدالله درويش، المحاسبة المصرفية الإسلامية في البنوك التجارية و الإسلامية ، دار اليازوري للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، عمان ، 1996)
4. رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة و تطوير دور الجهاز المصرفي المصري ، دار نهضة عربية 2000
5. محمد الصالح الحناوي: الإدارة المالية والتمويل، الدار الجامعية،الإسكندرية. 2011
6. محمد الطاهر الهاشمي، المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ص161
7. أشرف محمد دوابه، صناديق الاستثمار في البنوك الإسلامية، بين النظرية والتطبيق، طبعة الأولى، دار السلام للطباعة والنشر. والتوزيع والترجمة، مصر، 2004
8. د عبد اللطيف السرطاوي،التمويل الإسلامي ودور القطاع الخاص. ط1. دار المسيرة للنشر و الطباعة . عمان م 1999
9. (مشهور،اميرة،الاستثمار في الاقتصاد الإسلامي مكتبة مدبولي القاهرة 1991
10. السمرقندي، محم بن احمد ، تحفة الفقهاء، دار الكتب العلمية، بيروت 1993 ج3

11. التمويل و إدارة المؤسسات المالية الدكتور عبد الوهاب يوسف احمد
12. (النووي, يحيى بن شرف الحوراني , روضى الطالبينو عمدة المفتين, المكتب الإسلامى, بيروت (1985

المواقع:

موقع بنك السلام الجزائري www.alsalamalgeria.com

مذكرات:

- 1- بوزيد عصام، تمويل الإسلامى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة) دراسة حالة بنك البركة الج ا
زئري(، مذكرة مقدمة لاستكمال (متطلبات شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرياح، ورقلة، 2009-2010

- 2- مطهري كمال- مذكرة تخرج نيل شهادة ماجستير، دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك
التقليدية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. جامعة وهران كلية العلوم الاقتصادية، علوم
التسيير والعلوم التجارية 2011-2012

ملحقات:

